اسم المصدر: الحياة

التاريخ: 23-12-2008 رقم العدد: 16699 رقم الصفحة: 1 مسلسل: 3 رقم القصاصة: 1

الملك عبدالله شدد على أهمية الانفاق العام في زيادة النمو رغم انخفاض الإيرادات

السعودية: أكبر موازنة حجمها ١٢٧ بليون دولار بعجز ٦,٩ في المئة بعد تراجع أسعار النفط

□ روضة خريم - «الحياة»

أقرّ مجلس الوزراء السعودي، في جلسة عقدها برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في روضة خريم أمس، الموازنة العامة للدولة للسنة المالية الجديدة ٢٠٠٩، وحجمها ٤٧٥ بليون ريال (١٢٧ بليون دولار) هي الاكبر في تاريخ المملكة، مستهدفة تعزيز الانفاق العام لحفز الاقتصاد، على رغم التراجع الحاد في أسعار النفط في الاسواق الدولية. وتوقعت وزارة المال ايرادات تصل الى ١١٠ بلايين دولار، انخفاضاً من ٢٩٤ بليوناً العام ٢٠٠٨ وبنسبة عجز، للمرة الاولى منذ العام ٢٠٠٢، تقارب ٦,٩ في المئة.

وشدد الملك عبدالله، في كلمة خلال الجلسة، على «الأهمية القصوى لتنفيذ المشاريع على الوجه الأكمل، وأن يؤدي الإنفاق العام، الذي حرصت الدولة على زيادته، الغرض من أجله وهو نمو الاقتصاد الوطني وحمايته، وتوفير فرص الاستثمار والعمل والكسب فيه».

وطالب الملك عبدالله جميع المسؤولين بالحرص على متابعة تنفيذ المشاريع التي تضمنتها الموازنة، لإنجازها وفقاً للمدد المحددة لها، بهدف توفير الخدمات التي يحتاجها المواطن، ولدفع عجلة التنمية الشاملة. وقال إن الموازنة يبلغ حجمها ٤٧٥ بليون ريال، بزيادة مقدارها ٦٥ بليون ريال على الموازنة الحالية، ويبلغ حجم الإيرادات المتوقع ٤١٠ بلايين ريال.

وشدد على أن الموازنة، وعلى رغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال إعدادها، ستكون تعزيزاً للبرامج التنموية التي تؤدي إلى نمو الاقتصاد الوطني وزيادة الثقة به، وتوفير الفرص الوظيفية للمواطنين والمواطنات.

وأوضح انه وجّه باعتماد برامج ومشاريع جديدة، تزيد تكاليفها الإجمالية على ٢٢٥ بليون ريال، بزيادة نسبتها ٣٦ في المئة عمّا تم اعتماده في الموازنة الحالية وتبلغ ثلاثة أضعاف ما تم اعتماده في بداية خطة التنمية الثامنة، التي بدأت قبل أربع سنوات.

وطبقاً لأرقام الموازنة الصادرة عن المجلس، قدرت نفقات الدولة للعام المقبل بمبلغ اجمالي بلغ ٤٧٥ بليون ريال، في حين قدرت الايرادات بـ ٤١٠ بلايين ريال، وبعجز متوقع قدره ٦٥ بليون ريال.

وركّزت الموازنة الجديدة، التي نال التعليم والصحة فيها الحصة الكبرى، بين مختلف القطاعات على استكمال المشاريع التحتية التي سبق الاعلان عنها ودعم الصناديق المتخصصة، اضافة الى الاستمرار في الانفاق على الخطط الوطنية للعلوم والتقنية والاتصالات والمعلومات وتطوير أجهزة القضاء.

من جهة أخرى، اعلنت وزارة المال تحقيق موازنة العام الحالي اكبر فائض في التاريخ السعودي، إذ بلغت الإيرادات الفعلية ١,١ تريليون ريال، بزيادة بلغت ١٤٤ في المئة عن المقدر لها بداية العام (٤٥٠ بليون ريال)، وعلى رغم زيادة النفقات الفعلية للعام الحالي بمبلغ ١٠٠ بليون ريال، لتصل إلى ٥١٠ بلايين ريال، الا ان الفائض في الموازنة بلغ ٥٩٠ بليون ريال.

اسم المصدر: الحياة

التاريـــخ: 23-12-2008 رقم العـدد: 16699 رقم الصفحة: 1 مسلسـل: 3 رقم القصاصة: 2

كمـا حقق الناتج المحلي نموا اسـميا بنسـبة ٢٢ في المئة خلال ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧، وسجل ١,٧٥ تريليون ريال، كما انخفض الدين العـام الى ٢٣٧ بليون ريال، وهو بنسـبة ١٣,٥ فـي المئة من اجمالي الناتج المحلي، علماً بان الدين كان يشكّل قبل ٧ سـنوات ما نسـبته ١١٩ مـن اجمالي الناتج المحلـي. ويتوقع ان يرتفع الانفاق الحكومي في ٢٠٠٩ بنسـبة ١٥,٨ في المئة على توقعـات انفاق هذا العام، التي بلغت ٤١٠ بلايين ريال وتجاوزتها السـعودية بنسبة ٢٤,٤ في المئة، مع ضخهـا أموالاً في مشـاريع تهدف الـى تقليل اعتمـاد اقتصادها علـى ايرادات تصديـر النفط وتوقعت وزارة المال أن تتسـارع وتيرة النمـو الاقتصادي الى ٤,٢ في المئة هذا العام من ٣,٤ في المئة العام الماضـي، بعدما بلغت ايرادات المملكة ١,١ تريليون ريال، جاء ٩٠ في المئة منها من النفط وشدد بيان الموازنة على أن الحكومة تراهن على الإنفاق الاسـتثماري، لتعزيز التنمية المستدامة والتقليل من تداعيات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السـعودي، على رغم الانخفاض الحاد في أسعار النفط